خللاً لا يمكن غفرانه قد حدث ، وأدى إلى مثل هذا الحجم من سوء التقدير ، على صعيد الصف الأول والثاني في حركة « فتح » ، من جهة ، وعلى صعيد القيادات الفلسطينية الأخرى والأحزاب اللبنانية ، من جهة أخرى ؟ . قد يكون الأمر كذلك لو أن المسألة تتعلق بتقديرات ايجابية سقطت ، بسبب سوء التقدير ، في هوة السلبية الفاحشة . أما وان التقييمات كانت في أحسن أحوالها سلبية ، على هذا النحو أو ذاك ، ثم ما لبث الأمر أن تمخض عن كل هذه الايجابيات ، التي تمخض عنها مؤتمر « فتح » الرابع العتيد ، فان هذا لا يقود إلى السقوط في خطر المبالغة ، وإنما هو ، على نحو ما ، إغفال تقدير مكامن القوة ، والقدرة التي تمتلكها حركة الشعب الفلسطيني ، ممثلة في حركة « فتح » ، على النماء والعطاء والتطور الطبيعي الذي غاب عن الرؤية الحسية وعن التتبع الذهني ، بسبب غياب مؤتمرات « فتح » وتراخي انعقادها .

هل كانت هذه الاطلالة ضرورية ، وكافية ، قبل الحديث عن انجازات المؤتمر العام الرابع لحركة « فتح » ؟

أسارع إلى القول ان مثل هذه الاطلالة كانت أكثر من ضرورية ، ولكنها غير كافية . وإنه ، لمن الضروري جداً ، أن يبادر العديد ممن يمتلكون المعلومات ، أولاً ، والتحليل ، ثانياً ، إلى الادلاء بدلوهم . فهذا مؤتمر حركة « فتح » الرابع ، يعبر عن حجم « فتح » الذي نما وتعاظم ، ويمثل تراكم الخبرات وتنامي الوعي السياسي والنضالي لدى أعضاء هذه الحركة الأم ، مما يضع أمام البعض مسؤوليات جادة في مجال التقييم والدرس والتحليل ، من أجل وضع هذا كله في تناول كل المناضلين والأحرار ، ليس في منطقتنا العربية فحسب ، وإنما في العالم أجمع .

في الساعات الأولى لمؤتمر حركة « فتح » ، برزت مشكلة يمكن وصفها بأنها كانت عاصفة ، سببت هياجاً وتوتراً شديدين ، بحق ، داخل المؤتمر . هذه المشكلة هي أن أكثر من مائة وخمسين عضواً من أعضاء حركة « فتح » القدامى ، والذين كان ينبغي ، طبقاً لكل المقاييس ، أن يكونوا أعضاء طبيعيين في المؤتمر ، لم ترد أسماؤهم كأعضاء طبيعيين ، وانما وردت على لائحة تنتظر التصديق عليها ، من أعضاء أتى بهم النظام الداخلي ، كان بعضهم ، وربما الكثير منهم ، من حيث القدم أو المرتبة التنظيمية السابقة ، أقل أحقية وتأهيلاً .

وفي تقديري ان تخلف النظام الداخلي ، الذي حكم المؤتمر ، وقصوره عن استيعاب المستجدات والتطورات في الحركة ، على صعيد نموها الذاتي من جهة ، وعلى صعيد نموها وتغلغلها داخل الساحة الفلسطينية ، وداخل منظمة التحرير الفلسطينية على وجه الخصوص ، من جهة أخرى : كل هذا قد خلق مثل هذا الوضع الشاذ والغريب .

وفي تقديري أيضاً ، انه كان ينبغي على اللجنة التحضيرية للمؤتمر أن تتنبه إلى مثل هذا الأمر ، ثم كان على الذين أشرفوا على آخر الترتيبات للمؤتمر أن لا يغفلوا هذه المسألة الهامة . ومن ثم كان عليهم ألا يقفوا عاجزين أمام جمود النصوص .

لقد كان الأولى ، والأصح ، أن يتم تلافي هذه المسألة الجوهرية ، وأن يجري حلها على قاعدة ترى أن النصوص وضعت لخدمة الانسان ، ولم يوضع الانسان لخدمتها ؛ وأن النصوص ينبغي تطويرها لتوصل إلى ما يخدم الحق والعدالة ، وأنه لا ينبغي تسخير الحق والعدالة لخدمتها . أما القول بأن الخروج على النصوص يخلق سابقة يمكن القياس عليها ، فهو قول نردّ عليه بأن القياس ينبغي أن يكون قائماً لدى كل مسألة بمثل هذا الحجم من العدالة والأحقية . وقد كان يجب على الذين أجروا ترتيبات المؤتمر النهائية أن يتجاوزوا في هذه المسألة ، فالنظام الداخلي ، بعد تسع سنوات ، هو بالتأكيد نظام بحاجة إلى تغيير شامل ، وإلى تطوير يتلاءم والمرحلة الراهنة ، مع اطلالة على المستقبل تلبي حاجات المدى المنظور منه .

على كل حال، ما حدث قد حدث ، وواجه المؤتمر أزمته بشجاعة ، وأعاد الأمور إلى نصابها ، بعد أزمة استمرت يوماً واحداً ، بدأ المؤتمر بعدها ، وعلى الفور ، أعماله . وكان في مقدمة تلك الأعمال التقرير السياسي الذي تقدمت به اللجنة المركزية بلسان أمين سرها ، ورئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الأخ فاروق القدومي .